

مقتدى الصدر ينقض قراره بمقاطعة الانتخابات متذرعاً بإنقاذ العراق من الفساد

خواء تجربة الحكم الفاشلة منح أهمية مبالغاً فيها لرجل الدين المتذبذب



إلى الانتخابات نذ

الواسعة التي انطلقت في أكتوبر 2019. وهاجمت الحركة التي قادها الشباب ودعمها في بعض الأحيان أتباع التيار الصدري الطبقة السياسية بأكملها في العراق، معتبرة أنها فاسدة وتفقر إلى الكفاءة. ويقدم الصدر، الذي يقود أيضاً ميليشيا مسلحة تعرف بسرايا السلام، نفسه على أنه المناهض الأول للسياسيين الفاسدين والمدافع الأبرز عن العدالة الاجتماعية.

السابقة. ولهذا السبب حاز تحالف "سائرون" المدعوم من قبله أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام 2018، وامتلك بذلك أكبر كتلة برلمانية مؤلفة من 54 نائباً من أصل 329. وكانت الانتخابات المبكرة أحد أبرز الوعود التي أطلقها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إثر توليه السلطة في مايو 2020، بعد الحركة الاحتجاجية

أن هذا مبرر كافٍ لـ"تجرع سم" المشاركة بحسب ما ورد على لسانه، قبل أن يعود ويعلن المقاطعة مجدداً في الخامس عشر من شهر يوليو الماضي. في قرار الاتهام وتبرئة اثنين آخرين لعدم كفاية الأدلة. ونص الحكم على "حل جماعة الحوثي وتصنيفها منظمة إرهابية وحظر أنشطتها وحلها ومصادرة جميع ممتلكاتها ونزع جميع الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري منها وتسليمه لوزارة الدفاع".

الشرعية اليمنية تدافع عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية

وتهدد حركة التجارة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية". وذكر أن "هناك إجراءات عدة ستتخذ ضد المجرمين، سيتم الإعلان عنها في حينه ومنها مخاطبة الإنتربول الدولي لتسليم قيادات ميليشيات الحوثي الإرهابية المحكومين والمتواجدين خارج اليمن وملاحقتهم في محكمة الجنايات الدولية باعتبارهم مجرمي حرب والمطالبة بأموالهم المنهوبة من قوت الشعب اليمني".

وجاءت إجراءات الشرعية اليمنية ضد قيادات الحوثي بينما يواصل المتمردون المدعومون من إيران هجومهم على محافظة مارب الغنية بالنفط والغاز بهدف السيطرة عليها ليستكملوا بذلك السيطرة على جميع مناطق اليمن. كما جاءت في فترة أزمة اقتصادية ومالية خانقة ذات تبعات خطيرة على الوضع الاجتماعي والإنساني، وقد عجزت حكومة عبد الملك عن معالجتها ولجأت إلى طلب المساعدة من الخارج للتغلب على معضلة تهوي قيمة الريال اليمني. ومع تعيين مبعوث أممي جديد إلى اليمن هو السويدي هانز غرونديغ لاحت ملامح مرحلة جديدة من عملية البحث عن مخرج سلمي للصراع الدامي في اليمن لم تستبعد بعض المصادر أن يجري خلالها تهميش دور الشرعية وتجاوزها نحو تشكيل سلطة جديدة في البلد تكون أكثر تشكيلاً لمختلف أفرقائه وأكثر حضوراً وفعلاً على الأرض.

إجراءات في هذا الشأن منها مخاطبة الإنتربول لتسليم قيادات ميليشيات الحوثي الذين يتواجدون خارج اليمن وقد شملهم الحكم الصادر بإعدامهم، مشيراً إلى أنها "خطوة في الاتجاه الصحيح وانتصاراً لدماء وجراحات ومعاناة الملايين من اليمنيين".



وأضاف "الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحق المجرم عبد الملك الحوثي ومئة وثلاثة وسبعين آخرين من قيادات ميليشيات الحوثي الإرهابية بتهم جسيمة، بينها الانقلاب على النظام الجمهوري والدولة والتخابر مع إيران وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب خطوة في الاتجاه الصحيح طال انتظارها من كافة اليمنيين". وأوضح الإيراني أن "الحكم الذي يقضي بتصنيف ميليشيات الحوثي منظمة إرهابية توصيف طبيعي لميليشيات مارست القتل والتفكيك بحق اليمنيين، وارتكبت من الجرائم والانتهاكات ما يندى له الجبين، وتحولت إلى مخلب إيراني لاستهداف أمن واستقرار اليمن ودول الجوار

عليها الحكومة الشرعية وفق ما أورد المركز الإعلامي للجيش اليمني في موقعه الإلكتروني. وقضت المحكمة في القضية الجنائية رقم 4 لسنة 2020 على المدانين "بالإعدام حدا وتعزيراً رمياً بالرصاص ومصادرة جميع أموالهم بما نسب إليهم في قرار الاتهام وتبرئة اثنين آخرين لعدم كفاية الأدلة".

وأدانت المحكمة عبد الملك الحوثي وبقية المحكوم عليهم "بالانقلاب العسكري على النظام الجمهوري والسلطات الشرعية والدستورية والتخابر مع دولة أجنبية (في إشارة لإيران) وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب". وهذه أول مرة تصدر فيها أحكام إعدام من محكمة تابعة للسلطة الشرعية اليمنية بحق أعضاء في جماعة الحوثي. ومن جهته أعلن وزير الإعلام اليمني معمر الإيراني عن إجراءات لملاحقة قيادات في الجماعة يتواجدون خارج اليمن عبر الشرطة الدولية الإنتربول بعد صدور أحكام قضائية بحقهم. وقال الإيراني عبر سلسلة تغريدات على تويتر إن الحكومة "بصد اتخاذ

وقل المالكي الذي بدأ بالفعل حملة انتخابية تحت عنوان "نعيدها دولة" وكثف بشكل لافت من ظهوره الإعلامي، من قرار زعيم التيار الصدري بمقاطعة الانتخابات، معتبراً أن عدم مشاركة التيار فيها لا ينتقص من شرعيتها ولا يمثل مدعاة لتغيير موعدها.

وأعتبر مراقبون أن طموحات رئيس الوزراء العراقي الأسبق للعودة إلى قيادة البلاد جعلت زعيم التيار الصدري في ورطة، نظراً للعداوة المستحكمة بينهما. قبل أيام عن قيام التيار الصدري بدراسة خيارين لقطع الطريق على المالكي، يتمثل الأول في الضغط باتجاه تاجيل الانتخابات وهو ما لم ينح للصدريين في ظل إصرار حكومي مدعوم دولياً على إجراء الاستحقاق في موعده، ويتمثل الثاني في إيجاد طريقة للعودة عن قرار المقاطعة، وهو ما تحقق الجمعة بالفعل. وقال الصدر في كلمة متلفزة من على منبر تجمع حوله العشرات من أعضاء تياره بعد تسلمه "ورقة إصلاح موقعة" من عدد من الزعماء السياسيين، إن تلك الورقة جاءت وفق تطلعاتنا وتطلعات الشعب الإصلاحية، لذلك فإن العودة إلى المشروع الانتخابي المليوني الإصلاحي باتت أمراً مقبولاً".

وأضاف "يجب أن تكون الورقة الإصلاحية ميثاقاً وعقداً مهوداً بين الكتل والشعب بسقف زمني معين، دون مشاركة الفاسدين وذوي المصالح الخارجية وعشاق التبعية والتسلط والفساد". كما حث أنصاره على التوجه إلى مراكز الاقتراع والتصويت في الانتخابات، مشدداً على أن التصويت لحركته سيعني تحرير العراق من التدخل الأجنبي والفساد المستشري، ومضيفاً "سنخوض تلك الانتخابات بعزم وإصرار لا مثيل لهما لأجل إصلاح العراق وإنقاذه من الاحتلال والفساد والتبعية".

ويشغل المواليون للصدر مناصب رسمية ويسيطرون على جزء كبير من ثروة البلاد. وهم متهمون مثل سائر القوى والأحزاب الأخرى المشاركة في العملية السياسية في العراق بالوقوف في الفساد والمساهمة في نشره داخل مؤسسات الدولة. وموقف الصدر الأخير بشأن المشاركة في الانتخابات هو الرابع من نوعه، حيث سبق له أن أقسم بعدم المشاركة فيها، ثم عاد عن قراره متذرعاً بالإصلاح ومعتبراً

قلت رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر من ضياع فرصته الأخيرة لتحقيق حلمه القديم في حكم العراق، وخوفه من استغلال خصومه السياسيين فرصة غيابه عن الاستحقاق الانتخابي للانقضاض على السلطة مجدداً، دفعاً به إلى العودة عن قراره على الرغم مما يمثله ذلك من انتقاص من مصداقيته، خصوصاً وأن للرجل رصيماً سابقاً من التناقض في القرارات والتراجع عنها.

وقال الربيعي في تصريح لـ"العرب" إن "التعهدات جزء من لعبة المصالح وتقاوم الغنائم السياسية، فهذه هي السياسة في العراق وصراع وتنافس في أحسن الأحوال للحصول على أكبر قدر من الحصص في لعبة تقوم أصلاً على المحاصصة".

واستبعد أن تنتج التحالفات أي تغيير عميق ومهم لصالح بناء دولة بديلة عن هذه الحكومة باليات عقيدة ويفسد مستشر. ودعا إلى عدم الاكتراث للكتيكات السياسية للأقراء لأنهم يبحثون عن مصالح تخص أحزابهم، ولا تقع في إطار البحث عن حل حقيقي للبلاد وإخراجها من مأزقها. وقال "سواء انسحب التيار الصدري أم اشترك، فالانتخابات بحد ذاتها أصبحت مهزلة ومثار سخرية بين العراقيين، ولا أحد يثق بنتائجها لأنها ستضفي شرعية زائفة على قوى الفساد والميليشيات".

وخلال الفترة التي أعقبت إعلان الصدر عن قراره بمنع تياره من المشاركة في الانتخابات، بعد الانتقادات الحادة التي وجهت للتيار الذي يدير قطاع الصحة في البلاد، إثر كارثتي حريقي المستشفيات في بغداد والناصرية وما خلفته من خسائر جسيمة في الأرواح، بدا وكأن دور مقتدى ضروري في الحياة السياسية بالبلاد من خلال مناشدات السياسيين وكبار مسؤولي الدولة له للتراجع عن قراره، حتى ذهب البعض إلى التحذير من فشل الانتخابات وتفجر اضطرابات في الشارع.

وشد عن هذا الموقف خصوم سياسيون تقليديون للصدر بدوا مرتاحين لعدم مشاركة تياره في الانتخابات على رأسهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، الذي بدأ خلال الأيام الأخيرة طامحا للعودة إلى المنصب الذي شغله بين سنتي 2006 و2014 وأزيح على خلفية الحويلة الكارثية لفترة حكمه، والتي تلخصها سيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث مساحة العراق خلال السنة الأخيرة من ولايته.

بغداد - أحياء رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر بتراجع عن مقاطعة تياره الانتخابات التشريعية المبكرة المقرر إجراؤها في أكتوبر القادم، أماله في قيادة العراق من خلال تحقيق فوز كبير في تلك الانتخابات يراه ممكناً بفعل شعبيته في مقابل تراجع شعبية كبار خصومه ومنافسيه من داخل عائلته السياسية الشيعية، لكنه أضاف في المقابل موقفاً جديداً إلى سلسلة مواقفه المتضاربة وتراجعه الكثيرة عن قرارات مفصلية كان قد اتخذها في أوقات سابقة.

وتذرع الصدر لتبرير تراجعته الذي لم يخل من إخراج له وانتقاص من مصداقيته بـ"إنقاذ العراق من الفساد". ورغم المواقف المتذبذبة لزعيم التيار الصدري وافتقاره للتجربة السياسية، فقد اكتسب الرجل الذي يعول كثيراً على الإرث الديني لأسرته المتمكنة في مجال الدين الشيعي وذات الرصيد في معارضة نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، أهمية في الحياة السياسية العراقية يعزوها متابعون للشأن العراقي إلى ضحالة تجربة الحكم الجارية في البلد من ثمانية عشر عاماً، والتي تتجسد نتائجها في حالة التراجع الشديد للدولة العراقية على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والامنية.



وعزا المحلل السياسي العراقي علي رسول الربيعي انسحاب وعودة الصدر إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى ما يعرف بـ"التكتيك السياسي" وممارسة الضغط للحصول على أفضل نتائج ممكنة، في إطار التنافسات بين القوى الحاكمة المشتركة في عملية المحاصصة التي خطط لها الأميركيون منذ 2003.

معمر الإيراني عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية

معمّر الإيراني عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية



من يقدر حقاً على إنصافه

الشرعية اليمنية تدافع عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية

معمّر الإيراني عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية

معمّر الإيراني عن دورها بملاحقة شكلية للقيادات الحوثية